Available online at http://jgu.garmian.edu.krd

Journal of University of Garmian

https://doi.org/10.24271/garmian.20229451

أثر لجنة التدقيق على مصداقية القوائم المالية في ظل حوكمة الشركات

ريباز سالار عبدالرحمن, سيروان لطف الله عبدالله, هريم احمد عبدالله, بصيرة مجيد نجم ,كارزان عدنان خضر

قسم المحاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة السليمانية،السليمانية ، العراق

Article Info

Received: August, 2022

Revised: September, 2022

Accepted: November, 2022

Keywords

لجان التدقيق، حوكمة الشركات، القوائم المالية، المصارف التجارية

Corresponding Author

الملخص

تحظى حوكمة الشركات باهتمام كبير من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وعلى نحو خاص بعد الأزمة المالية العالمية الحالية إذ أصبحت حقلاً خصباً للبحث والدراسة. من أجل ذلك كانت الحاجة ماسة للقيام بدراسة يربط العلاقة بين آليات عمل لجنة التدقيق ومصداقية القوائم المالية للمصارف التجارية في ظل حوكمة الشركات. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد تاثير آليات عمل لجنة التدقيق في المصارف التجارية على مصداقية القوائم المالية في ظل حوكمة الشركات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام طريقة استطلاعية في المصارف التجارية العاملة في السليمانية المتمثلة بمصرف كوردستان الدولي، المصرف العراقي للإستثمار، ومصرف أربيل للاستثمار والتمويل. وتفترض الدراسة أن هناك علاقة معنوية بين لجنة التدقيق و تطبيق معايير الحوكمة، فضلاً عن وجود تأثير لمهام لجنة التدقيق على مصداقية القوائم المالية. ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة أن مجالس الإدارة تعطي أهمية متوسطة لكل من أهمية تشكيل لجنة التدقيق و آليات عملها. إذ تشير هذه النتائج إلى أن لجنة التدقيق تؤثر على مصداقية القوائم المالية.

المقدمة

لقد تعاظم الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات خلال السنوات الأخيرة نتيجة للأزمات المالية والانهيارات التي تعرضت لها الكثير من الشركات العالمية ولاسيما الشركات الكبيرة (Abdullah، 2020 : 121)، إن ذلك الواقع الاقتصادي أدى بالضرورة إلى تطبيق مبدأ اقتصادي تحليلي ووقائي والذي يتمثل في نظام حوكمة الشركات. وفقاً لتفسير العديد من علماء الاقتصاد في العالم يساعد نظام حوكمة الشركات على توفير نوع من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق والذى يؤدي إلى تهيئة السياق المناسب لمكافحة الفساد وبالتالي يؤثر في تخفيض التكلفة ونفقات رأس المال (Akalpler and Abdullah ، 2020: 152). إذ سارع الكثير من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية في العديد من الدول إلى وضع مجموعة من القوانين والضوابط والأعراف والأنظمة والمبادئ الأخلاقية للرقابة المالية وغير المالية على إدارات الشركات، وذلك لحماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي

والفساد الإداري وتعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية المعلنة، التي يحتاجها مستخدموالمعلوات الحاسبية وخاصة المستثمرون المتعاملون في سوق الأوراق المالية (Abdullah and Fatah، 12 :2020).

وقد سمّيت مجموعة الضوابط والمبادئ بحوكمة الشركات، ويعد وجود لجنة التدقيق المستقلة في الهيكل التنظيمي للشركات إحدى ركائز حوكمة الشركات الرئيسية فيها، ويشير كثير من الباحثين إلى أن نجاح حوكمة الشركات يعتمد على نجاح لجنة التدقيق ، ويؤدي ضعف تكوينها أو كفاءتها إلى إحداث فجوة في حوكمة الشركات، ويرى الكثير من الباحثين أن تقديم لجنة التدقيق نوعية جديدة من الأعمال تتيح الثقة لذوي المصلحة في السعي إلى وجود حوكمة جيدة للشركات، ونتيجة للدور الذي تقوم به لجنة التدقيق لتوفير الثقة لدى ذوي المصلحة فقد حظيت باهتمام العديد من المنظمات المهنية والهيئات التشريعية والهيئات المنظّمة لسوق الأوراق المالية، وبناءً على ذلك فإن انشاء لجنة التدقيق بشكل جيد وتطبيق نظام حوكمة الشركات أصبح أمراً ضرورياً لأن عدم الأخذ بمبادىء وقوانين وقواعد الحوكمة في التعاملات الاقتصادية (المصرفية على وجه الخصوص) تكون بمثابة عدم وجود استراتيجية اقتصادية واضحة لدى المصارف وبالتالي يؤثر على مصداقية القوائم المالية بشكل عام.

ســتحاول هذه الدراســة من خلال إفتراضــات دقيقة أن تشارك في طرح حلول عملية ومنطقية تتمثل في تطبيق تفعيل دور لجنة التدقيق بالإعتماد على نظام حوكمة الشركات مما يؤدي الى إعداد قوائم مالية بشــكل صادق يعبر عن الوضع المالي الحقيقي للشركة.

أولاً: منهجية البحث:

1- مشكلة الدراسة

انطلاقاً من واقع الأهتمام بتطبيق الحوكمة التي تعتبر المخرج السريع والحل المتكامل والفعّال لكل السلبيات التي تحصل في عمل وأداء المصارف ونتيجة لعدم وجود لجان تدقيق في المصارف بشكل مباشر بموجب معايير ومتطلبات نظام الحوكمة فإن ذلك سيؤثر بشكل بالغ على ثقة المستثمرين والمساهمين بالقوائم المالية ومصداقيتها، وبسبب تزايد الاهتمام بوجود لجنة التدقيق في المصارف، وتسليط الضوء على فعاليتها ودورها في الرقابة والاشراف، ولكي تقوم اللجان بالمهام والواجبات المناطة بها بشكل فعال، كان الزاماً على مجالس الإدارة أن تراعي مجموعة من الضوابط عند تشكيلها واختيار أعضائها لضمان كفاءتها واستقلاليتها وكذلك أثرها على مصداقية القوائم المالية، وأن يستند عملها على دليل مكتوب، لذلك تتمحور مشكلة الدراسة في ضعف أداء لجنة التدقيق لغرض تحقيق مصداقية القوائم المالية في ظل تطبيق معايير حوكمة الشركات.

2- أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى الالتزام الفعلي لجنة التدقيق في مصداقية القوائم المالية في المصارف التجارية، والتي تعد مهمة لتحسين فاعليتها نظرا لما تقوم به تلك اللجان في عملية الإشراف والرقابة على أعمال المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وكفاءة أنظمتها وضمان جودة التقارير المالية، وتهدف الدراسة إلى تحقيق المطالب الأتية:

أ- تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات والتعرف على إيجابيات ومزايا الحوكمة وكيفية الاستفادة منها وتحسين أداء المصارف من خلال تفعيل مفهوم لجنة التدقيق وأهداف تكوينها.

ب- تشجيع تكوين وتفعيل لجنة التدقيق في المصارف بشكل فعال.

ت- تطوير خصائص ومهام لجنة التدقيق من واقع القوائم الفعلية لتلك اللجان، وأثرها على مصداقية تلك القوائم.

3- أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال العناصر الآتية:

أ- ضرورة التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة المصرفية وبيان مدى الاستفادة من الحوكمة في تطوير أداء المصارف.

ب- ان تزايد الأهتمام بموضوع لجنة التدقيق في حوكمة الشركات وان الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقاتها يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة مما يؤدي الى تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة ومصداقية اكثر في القوائم المالية.

ت- قيام لجنة التدقيق بتحقيق الاتصال بين الأطراف المختلفة المشتركة في عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية.

4- فرضية الدراسة

في ضوء هدف الدراسة الرئيسية يمكن صياغة الفرضية الأساسية وهي (توجد علاقة بين لجنة التدقيق ومصداقية القوائم المالية) ، ويمكن صياغة فرضيتين فرعيتين وكالآتي:

أ- هناك وجود علاقة ارتباط معنوية بين لجنة التدقيق وتطبيق معايير الحوكمة.

ب- إن المهام لجنة التدقيق لها تأثير ايجابي على مصداقية القوائم المالية.

ثانيا: الدراسات السابقة

يمكن عرض اهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة بما يأتي:

اجريت (Nguyen ،(2022 الدراسة بتجميع مجموعة بيانات من Orbis Bank Focus للبنوك التجارية في الدول الاسياوي من 2002 إلى 2018. ركزت الدراسة على 96 مصرفاً في عشرة دول وتم جمع معلومات لجنة التدقيق يدويًا من التقارير السنوية أو مواقع البورصة في البنوك. تم جمع البيانات المتعلقة بالجودة المؤسسية من قاعدة بيانات البنك الدولي. هدفت الدراسة الى ايجاد تأثير فعالية لجنة التدقيق على استقرار البنك من خلال التركيز على هيكل لجنة التدقيق . و كشفت الدراسة أن لجنة التدقيق الأصغر ذات الأعضاء الأكثر استقلالية يمكن أن تعزز استقرار البنك. يشير هذا إلى أن فعالية لجنة التدقيق مرتبطة بشكل إيجابي باستقرار البنك. كما وجد الدراسة أن فعالية لجنة التدقيق تؤدي بشكل أساسي إلى زيادة استقرار البنك من خلال تأثير إعادة التخصيص للأرباح والحوافز للاحتفاظ بنسب رأس مال أعلى. علاوة على ذلك ، فإن العلاقة بين استقرار البنك وفعالية لجنة التدقيق تعتمد بشكل حاسم على صحة كل بنك والجودة المؤسسية لكل بلد.

تناول (Ibrahim ،(2021 فعالية دور لجنة التدقيق في دعم حوكمة المصارف، وتم تطبيقه على عينة من المصارف العراقية الخاصة، وبرزت مشكلة البحث في قصور الاطار القانوني والرقابي الذي يحكم نشاطات الشركات المساهمة في العراق – بيئة مصارف في مدينة أربيل ومنها المصارف في مجالات كثيرة للحوكمة من بينها التحديد الواضح لمهام و واجبات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الادارة، فضلاً عن تحديد المؤهلات العلمية والعملية لأعضائها ومستوى الاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها الاعضاء. و وضع الباحث عدد من الأهداف منها تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات والمبادئ العامة التي تستند إليها والمعايير ذات الصلة بتشكيل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الادارة في تلك الشركات. وتقييم لجنة التدقيق المشكلة من قبل مجالس الادارة في عينة من مصارف القطاع الخاص العاملة في مدينة أربيل ومستوى إنجاز المهام والواجبات المناطة بأعضائها ومجالات التطوير المطلوبة وبما يعزز من فاعلية الحوكمة في تلك المصارف. و تستنتج الدراسة أن تمثل حوكمة الشركات أحد أهم القضايا في الشركات وضرورة تطبيقه لتفادي الأزمات والانهيارات المالية. و تعد لجنة التدقيق حجر الزاوية وآلية من آليات حوكمة الشركات وإن إنشاء لجان للتدقيق في الشركات المساهمة والمؤهلة علمياً وعملياً والقادرة على حل المشاكل التي يمكن أن تنشأ بين الادارة من جهة والمدققين الداخليين أو الخارجيين.

اجريت (Al-Hadrami et al. ،(2020 الدراسة باستخدام طريقة كمية ، وتم جمع البيانات المقطعية من خلال مسح الاستبيان الذاتي. تم اعتماد تقنية العينة العشوائية الطبقية بإجمالي 409 مشاركين من 39 شركة بحرينية مدرجة. تهدف الدراسة إلى التحقيق في تأثير استقلالية لجنة التدقيق واختصاصها على اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركة في الشركات البحرينية المدرجة. لقد وجد أن استقلالية و كفاءة لجنة التدقيق لهما تأثير إيجابي وهام على صنع القرار الاستثماري.

أجريت (خوشناو، 2018) الدراسة في قسم الشركات لمديرية ضريبة الدخل / اربيل ، و بذلك ان الدراسة تهدف إلى دراسة وتحليل العلاقة بين مبادئ لجنة التدقيق وتحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية، والمدقق الخارجي في إطار التطبيق المتنامي لإجراءات لجنة التدقيق و تأكيد ضرورة التفاعل بين لجنة التدقيق ونظام الرقابة الداخلية، والمدقق الخارجي باعتبارها حلقة وصل بينهما. و قد أظهرت نتائج الدراسة إن لجنة التدقيق كونها آلية من آليات الحوكمة لها دور محوري في الارتقاء بزيادة مصداقية التقارير والقوائم المالية، فهي منوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وحل المنازعات التي تنشأ بين الادارة والمراقب الحسابات الناجم عن تقييم أداء مراقب الحسابات مما يساهم في دور إيجابي لزيادة مصداقية التقارير المالية المعدة لتحديد الوعاء الضريبي. و تعد لجنة التدقيق كحلقة

الوصـل بين إدارة المنظمة ومراقب الحسـابات من جهة، وبين أصحاب المصالح المنظمة ومراقب الحسابات من جهـة أخرى، وان كافـة الاطراف ذات العلاقـة بعمليـة التـدقيق يهمهم على المـدى الطويـل ان تتم عمليـة المراجعة بكل موضـــوعية وكفاءة مما يؤدي إلى إضـــفاء الثقة على منتجات المحاســبة المالية لتعزيز اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

أجريت (الهيجاء و الحايك، 2018) الدراسـة في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان والتي نشرـت تقاريرها المالية في عام ٢٠١٠ ، والبالغ عددها (٢٨٥) شركة. أمـــا عينة الدراسـة فشـملت على (١٤٤) شركة. تهدف هذه الدراســة إلى فحص فيما إذا كان هناك ترابط بين خصـائص لجنة التدقيق كحجم لجنة التدقيق واسـتقلاليتها وعدد مرات اجتماعها ووجود الخبرة المالية لأعضـائها، وبين فترة إصـدار تقرير التدقيق، و توصـلت الدراســة الى مجموعة من الاســتنتاجات أهمها إن وجود لجنة التدقيق في الشرـكات المســاهمة العامة الأردنية سـيؤدي إلى تخفيض فترة إصـدار تقرير التدقيق وبالتالي تسريع إصدار التقارير المالية ، حيث يوجد تأثير لكل من عدد الأعضـاء في لجنة التدقيق و الخبرة المالية لديهم في تحقيق ذلك و تأكيد أهمية التعاون بين لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وبين المدقق الخارجي، الأمر الذي يســاعد في تقليل فترة إصـــدار تقرير التدقيق والذي ينعكس بدوره على فترة إصـــدار التقارير المالية السـنوية للشركات المسـاهمة العامة الأردنية في التوقيت المناسب.

يتضـح مما سـبق من عرض اهم الدراسـات السـابقة بان اغلـب هـذه الـدراســـات اما ركزت على لجنـة التـدقيق وحوكمة الشركات او ركزت على لجنة التدقيق ومصـداقية القوائم المالية ، الا ان الدراســة الحالية ركزت على اثر لجنـة التـدقيق على مصـــداقية القوائم المالـية في ظل حوكمة الشركات .

المحور الثاني: لجنة التدقيق في المؤسسات المالية

أولاً: نشأة ومفهوم لجان التدقيق

إن وظيفة لجنة التدقيق في إعداد التقارير واشرافها على اللجان الداخلية التي تدير المصارف دفعت معظمم ذوي رؤوس الأموال والشركات الاستشارية في المجالات الاقتصادية المختلفة إلى طلب تفعيل دور تلك الجان. وقد أشارت العديد من البحوث في هذا المجال إلى أن نشأة لجنة التدقيق بدأت بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة McKesson & Robbins والتى أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) ولجنة تداول الأوراق المالية (SEC) بالتوصية بضرورة قيام لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه، وذلك محاولة لزيادة الاستقلالية في إبداء الرأى في القوائم المالية التي تصدرها الشركات (سليمان، 2006 :157).

وفي عام 1967 دفعت تلك الظاهرة بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) إلى الدعوة لضرورة أنشاء وتفعيل دور لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة المصارف لزيادة الدقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات والمصارف، وكرد فعل موضوعي لتلك الأحداث أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) في عام 1972 توصيات عدة للشركات العالمية تفيد بانشاء لجان للتدقيق تكون عضويتها للأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة و طالبت بالشفافية القصوى حول تفعيل عمل تلك اللجان (Hossain and Khan، 42: 2006).

أما في المملكة المتحدة فقد تم إصدار عدد من التوصيات بتشكيل هذه اللجنة، من أبرزها تقريرSmith في سنة 2003، الذي تضمن العديد من التوصيات الخاصة بدور ومسؤوليات لجنة التدقيق وكيفية الإفصاح عن هذه المسؤوليات في التقارير السنوية للشركات (F.R.، Council، 16: 2003). أما في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية (COSO) المعروفة باسم لجنة تريدواي Treadway) (Commission، والتي أكّدت على ضرورة انشاء لجنة التدقيق داخل الشركات المسجلة أسهمها في بورصات الأوراق المالية الأمريكية، كما يمكننا أن نشير إلى تقرير (Cadbury Committee) في عام 1992 وتقرير (Sarbanes Oxley Act) بعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبرى في 2002 وحديثاً اصدار تقرير Smith في 2003 الذى يحتوى على توصيات خاصة بدور ومسؤوليات لجنة التدقيق وكيفية عرض هذه المسؤوليات في التقارير السنوية للشركات والمصارف.

لقد ظهر مفهوم هذه اللجنة بعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبير كما تم ذكره. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم إصدار قانونSarbanes Oxley Act في سنة 2002، الذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجنة التدقيق لما لها من دور هام في منع حدوث تلك الانهيارات المالية

في المستقبل، وذلك من خلال دورها في عملية إعداد القوائم المالية وكذلك في زيادة استقلالية كل من المدقق الداخلي والخارجي (الرحيلي، 2008: 11).

ومن جهة اخرى يعتبر انشاء لجنة التدقيق من الممارسات الجيدة لحوكمة البنوك، وتلعب لجنة التدقيق دوراً رئيسياً في الاشراف والرقابة المالية وتقديم التقارير، وبهذا تعمل على تقوية حوكمة البنوك وزيادة ثقة المتعاملين مع البنك، فهى من اللجان الهامة التي تهدف إلى حماية أصول البنك بما يخدم مصالح المستثمرين والمساهمين والمودعين والمنظّمين وكل من يعمل بالبنك أو يتعامل معه (سليمان، 2006: 254).

تتشكل لجنة التدقيق مشكلة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين ولمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها بكفاءة وفاعلية ولدعم استقلالية المدقق الداخلي والخارجي فضلاً عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية وما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية التدقيق (سامي، 2009: 19). وقد عرّفها (ميخائيل، 2005: 32) "بأنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، تتكون من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين، ويحضر اجتماعات هذه اللجنة المدققون الداخليون والخارجيون إذا اقتضى الأمر ذلك، وتفوض هذه اللجنة صلاحيات العمل طبقا للأحكام التي يقررها مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها الدورية إلى رئيس مجلس الإدارة".

وقد أكّد العديد من الباحثين مثل (Klein ، 2002: 386) و(نورالدين وفطيمة، 2012: 4) على أن اعضاء لجنة التدقيق يجب أن يتوافر لديهم السلطة والموارد لتوفير اشراف جيد وفعّال على عملية التقارير المالية، وعلى المجلس أن ينظر في مخاطر حيازة عضو لجنة التدقيق لأوراق مالية أوعقود خيارات أوراق مالية خاصة بالشركة وكذلك أن يضع أجور أعضاء لجنة التدقيق ، وعلى لجنة التدقيق أن تنتقي المدقق الخارجي وأن تتولى تقييم أداء المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأن توافق علي أتعاب التدقيق.

ثانياً: دور وأهمية لجنة التدقيق

إن الغرض من لجنة التدقيق هو مساندة مسؤول المحاسبة لضمان كفاية ترتيبات التدقيق الداخلي والخارجي للتأكيدات المقدّمة بالنسبة للمخاطر والرقابة في الشركة (Xie *et al*. 2003: 301)، .

وبالامكان اختصار دور لجنة التدقيق بالآتي:

1- عملية التدقيق الخارجي: يجب أن يكون للجنة التدقيق المسؤولية الأولى في تعيين المدقق ،وهذا يتضمن التفاوض على الأتعاب و نطاق التدقيق ،التأثير على تعيين شريك الأرتباط وتقديم توصيات رسمية ،إعادة تعيين وعزل المدققين الخارجيين ، وعندما يستقيل المدقق الخارجي ،فإنّ لجنة التدقيق يجب أن تتحري الأسباب وتأخذ بنظر الاعتبار فيما إذا كان يتطلب اتخاذ تصرف معيين (النعيمي، 2021) والتي تشمل تعيين وتحديد أجور ومدى الاحتفاظ بالمدقق الخارجى والنظر في خطط التدقيق والتأكد من أن التدقيق الخارجي تكمل كافة جوانب خطة التدقيق.

2- القوائم المالية: يجب النظر في القوائم المالية وتقرير المدقق المتعلق بها ومناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا مع ضمان أن جميع الأمور التي تم اثارتها من جانب التدقيق الداخلي والخارجي قد تم معالجتها بشكل سليم (Abdullah، 2013) ، ويشمل التقرير مدى توفير التقرير السنوى للمعلومات التي يحتاجها المساهمين والمستخدمين الأخرين والنظر فيما إذا كان هناك مجال للتحريف في التقارير المالية.

3- نظام الرقابة الداخلية: ويشمل النظر في كفاية نظام الرقابة الداخلية والتشاور مع المدقق الخارجى والمدقق الداخلى للتأكد من كفاية نظام الرقابة الداخلية للمصرف (حماد، 2011: 173).

4- التدقيق الداخلي: تعمل لجنة التدقيق على توفير الفرص للمشاركة في تعيين المدققين الداخليين وضمان عملهم حسب المعايير المهنية ، ويتضمن لجنة تدقيق أهداف التدقيق الداخلي وتوفير الأساس الاستراتيجى للتدقيق التي يضيف قيمة لإدارة المخاطر والاشراف على أنشطة التدقيق الداخلي وتنظيمها بالنظر في كافة المسائل القانونية التي تؤثر على عمل المصرف (Ahmed and Abdullah، 2016).

ثالثاً: فاعلية أداء لجان التدقيق

هناك مجموعة معايير لعمل وكفاءة لجنة التدقيق ويمكننا أن نشير إلى دور تلك المعايير في النموذج العراقي وكالآتي (الشمري، 2010: 12) :

1- الاستقلال التام: عضو لجنة التدقيق يجب أن يكون من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة.

2- التأهيل العلمي والخبرة العملية: يجب أن يكون على دراية جيدة في الشؤون المحاسبية والقانونية.

3- بذل العناية اللازمة: يتطلب من العضو بذل العناية اللازمة على سبيل المثال: التواجد بشكل دوري في الشركة ومعايشة الأحداث والمشاكل التي تحدث بالمصرف.

4- دورية الاجتماعات: يجب أن يحرص العضو على حضور الاجتماعات الدورية، ويفترض ألا يقل عدد الاجتماعات عن ستة اجتماعات ولا يزيد عن اثنا عشر اجتماعاً في العام.

وقد ساعدت كثير من العوامل على زيادة الاهتمام في تشكيل لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وأهم هذه العوامل الآتي:

1- تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك في الخارج، وتزايد حالات الغش والتلاعب بها، وزيادة رغبة هذه المؤسسات في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادىء المحاسبية (علي وشحاتة، 2007).

2- زيادة الضغوط من جانب مستخدمى القوائم المالية على الشركات والبنوك لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية وسليمه (Abdullah et al.، 2021).

3- الحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية، وتدعيم إستقلال مدقق الحسابات، بالتالي تدعيم الثقة في عملية إعداد وتدقيق القوائم المالية خاصة في ظل إقتصاديات السوق والمنافسة، حيث يعتبر الحصول على قوائم مالية سليمة يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ قرارات الاستثمار أساس عملية التنمية وزيادة فعالية بورصة الأوراق المالية (علي وشحاتة، 2007).

4- التناقض الموجود بين مدققي الحسابات الخارجيين وبين إدارة الشركة خاصة في مجال المحافظة على إستقلال مدقق الحسابات لإبداء الرأى الفني المحايد، بالتالي وجود لجنة التدقيق في أى شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق إستقلال مدقق الحسابات في عملية إبداء رأيه الفني المحايد في القوائم المالية (Abdullah et al.، 2016).

5- حاجة أصحاب المصلحة في الشركات الخاصة المسجّلة بالبورصة إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم خاصة بشأن الامور المالية والرقابية. (علي وشحاتة، 2007).

رابعاً: دور لجنة التدقيق في تفعيل منظومة الحوكمة

أشار برنامج تفعيل دور لجنة التدقيق الذي ينظّمه مركز المديرين العراقي إلى دور لجنة التدقيق بأن الشركة التي ترغب في خفض درجة المخاطر التي تتعرض لها والتي ترغب في ضمان حسن الأداء والاستمرارية يجب أن تعتمد على نظام كامل للرقابة والتدقيق والذي يبدأ بوضع نظام داخلي للرقابة وتقييم الأداء وإدارة المخاطر ثم إنشاء إدارة للتدقيق الداخلي وبعد ذلك يأتي دور لجنة التدقيق وأخيرا دور مراقب الحسابات الخارجي (Abdullah and Tursoy، 2021).

باعتبارها لجنة مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة ، تقوم بإشراف على السياسات المحاسبية وإعداد التقارير المالية للمؤسسة والالتزام بتعليماتها ، وكذلك تعمل كحلقة وصل بينه وبين كل من المدقق الخارجي والداخلي ،كما تعتبر أحد الدعائم الأساسية لنجاح تطبيق حوكمة الشركات من خلال دعم مجلس الإدارة في القيام بأعمال التوجية والإشراف وتنفيذ مسئولياته القانونية .وخلصت نتائج الدراسات الى وجود تأثير إيجابي لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الثقة والمصداقية في التقارير المالية في الشركات كما تزيد من فعالية وكفاءة الرقابة على الأنظمة المالية والمحاسبية وتغزز من الثقة في مخرجات هذه الأنظمة المتمثلة بالتقارير المالية (عبد الحق و محمد،2020).

وتتضح أهمية حوكمة الشركات في الحد من الممارسات الخاطئة للإدارة العليا للشركات ، وكذلك الدور المهم لمراقب الحسابات في فحص وتدقيق وإبداء الرأي عن القوائم المالية ، ولا يمكن أن يكون هناك حوكمة شركات فعالة بدون تدعيم فاعلية الاستقلال والمهنية لكل من لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي والخارجي (ياسين، 2008: 26).

المحور الثالث: ماهية حوكمة الشركات

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات

تجدر الإشارة في البدء إلى إن مصطلح الحوكمة أو حوكمة الشركات هو مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته قسراً وطواعية ، والدافع وراء شيوع هذا المفهوم هو تناغمه مع لفظي العولمة والخصخصة اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما (Shbeilat، 2013: 59).

ويعرف البنك الدولي الحوكمة بأنها "الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية للمجتمع بكفاءة عالية بهدف التنمية" ، كما خلص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الحوكمة "تعبّر عن ممارسة السلطات الاقتصادية الرشيدة والسياسة والإدارية الفعالة لإدارة شئون المجتمع على كافة مستوياته" (خليل والعشماوي، 2008: 29).

كما عرفت من قبل البنك المركزي العراقي (2022) بأنها "هي مجموعة الأنظمة الشاملة التي تحدد العلاقات بين مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية للمصرف وحملة الأسهم وأصحاب المصالح ، تتناول الحوكمة النظا الذي عن طريقه يوجه مجلس الإدارة المصرف ويراقب أنشطته"

وكذلك تعّرف الحوكمة بأنها " تطوير اليات داخلية وخارجية لممارسة الرقابة، مساءلة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في الشركة" (الربيعي و راضي، 2011: 17).

كما تم تعريفها على أنها مجموعة من الأطر التنظيمية والإدارية والقانونية والمالية التي تنظم العلاقات بين الإدارة والملاك (حملة الأسهم) والآخرين من أصحاب المصلحة (Harford *et al*.، 2012:110). يتضمن هذا التعريف الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة مع تحديد مسارات تحقيق تلك الأهداف ونظم الرقابة على الأداء.

ومن هنا نجد معنى نظام الحوكمة يختصر في كلمة واحدة وهي "الانضباط" ويزيد على ذلك شرح مفصّل لمعنى الانضباط كدلالة واضحة لمعنى الحوكمة حيث يرى(حماد) بأن المقصود هو الانضباط في كل شيء (حماد، 2005: 3):

- الانضباط في أداء كل عمل من كل فرد مرتبط بأعمال الشركة.
- الانضباط السلوكي والأخلاقي والتوازن في تحقيق مصالح الأطراف المختلفة.
- الانضباط في أعمال مراقبة ومتابعة أعمال الشركة من جانب الجهات الداخلية.

علماً أن هنالك الكثير من التعاريف التي توضّح ماهية وأهمية حوكمة الشركات وذلك من خلال ما جاء في العديد من الدراسات والمؤلفات ، فمنها ما يحدد مصلحة الأطراف الداخلية و الأطراف الخارجية، وتركز هذه التعاريف على تحديد الأطراف ذات الصلة بحوكمة الشركات وتنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة،ووضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة والتي تهدف إلى تحقيق أهداف الحوكمة.

ثانياً: خصائص حوكمة الشركات

تمتاز حوكمة الشركات بعدة خصائص وهي (الدوغجي، 2009: 15):

- تعزيز وتفعيل أداء الشركات وتعظيم قيمتها السوقية.
- المساءلة المحاسبية لإدارات الشركات المختلفة، والعمل على الوصول لأفضل ممارسة للسلطة لإي الشركة، وضرورة تفعيل مسؤوليات كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق .
- التأكيد التام على التفاعل بين الأنظمة الداخلية والخارجية لأعمال الشركات، وتحقيق التوازن في العلاقات التعاقدية بين إدارات الشركات والأطراف الأخرى.
- توفير الحماية المطلوبة لأموال المستثمرين والمقرضين من المخاطر التشغيلية والمالية والعمل على توفير الضمانات الكافية للحد من الفساد المالي والإداري.
- تغيير الدور التقليدي للتدقيق الداخلي واحداث نقلة في أنشطته من مجرد التأكيد على الحماية والدقة والكفاءة والالتزام إلى المشاركة الفاعلة بالتنبؤ بسلوك الأداء المستقبلي للشركة.
- معرفة حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمساهمين وأصحاب المصالح المختلفة (Abdullah, 2020: 98).

ثالثاً: الحاجة إلى الحوكمة

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة خلال العقود القليلة الماضية نتيجة الآتي:

أ- الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين(Farrar، 2008: 41).

ب- الانهيارات المالية والمحاسبية في الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الأخيرة مما جعل الكونغرس الأمريكي يصدر قانون Sarbanes-Oxley في 2002/7/30 وقد وافقت على تطبيقه لجنة البورصة في 2002/8/27 وقد تضمن هذا القانون مقومات الحوكمة في الولايات المتحدة وأهمها: استقلال لجنة التدقيق بكامل أعضائها و تعزيز استقلال المدقق الخارجي وتعزيز

دور مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات المساهمة (Shbeilat، 2013: 61):

ت- تحول العديد من دول العالم من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة وبشكل خاص من خلال تكوين الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على للاكتتاب العام للنهوض بمشروعات التنمية الكبيرة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، ويتطلب ذلك تعميق انفصال الملكية عن الإدارة ومعالجة ضعف الرقابة على تصرفات الإدارة التنفيذية ، تحرير الأسواق المالية وتزايد انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل كبير ، وبحث الشركات عن مصادر للتمويل بأقل تكلفة (Abdullah، 2021).

المحور الرابع: دور لجنة التدقيق في زيادة مصداقية القوائم المالية

تقوم لجنة التدقيق بالمساهمة في ضبط جودة التقارير المالية من خلال تفعيل خصائص هذه اللجنة و التي إذا توافرت بالمستوى المناسب من الفاعلية ستعمل على توفير القدرات الأساسية لدى اللجنة للقيام بمهامها على نحو كفء وفعال. ولابد من التفاعل المستمر بين اللجنة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والهيئات التنظيمية.

وتساعد لجنة التدقيق المستقلة على إضفاء الثقة في القوائم المالية من خلال توافر الحياد والاستقلال في تشكيلها. ويزيد استقلال لجنة التدقيق عدم تحيز أعضاء اللجنة سواءً في الاتصال مع الأطراف الأخرى أو المناقشات أو إبداء التوصيات. ويحقق استقلال لجنة التدقيق جودة التقارير المالية التي هي هدف أساسي للجنة التدقيق ومحصلة نهائية ناتجة من تفاعل العلاقات بين الأطراف المشتركة في إعداد ومراجعة هذه التقارير (أحمد، 2006: 933).

وتتمثل الخبرة اللازمة للجنة التدقيق في الخبرة بطبيعة نشاط الشركة والصناعة التي تنتمي إليها الشركة ثم الخبرة القانونية من خلال الإلمام والإحاطة بالقوانين المرتبطة بنشاط الشركة، وأخيراً الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة التدقيق وجميع الخبرات اللازمة للجنة التدقيق حتى تتمكن من أداء مهامها.

كما تقوم لجنة التدقيق بالمساهمة في تحقيق مصداقية في القوائم المالية من خلال توافر عددٍ كافٍ من الأعضاء بما يمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها من خلال توفير الموارد الكافية لنظام لجنة التدقيق وبما يتناسب مع حجم الشركة وطبيعة المهام الملقاة على عاتق أعضاء اللجنة. ويراعى أن يكون حجم لجنة التدقيق مرتبط بخاصيتي الاستقلال والخبرة، كما يجب أن يكون عدد اللجنة فردي لحسم مسألة التصويت داخلها (Abdullah and Tursoy، 2019).

وتساهم الاجتماعات الدورية التي تعقدها لجنة التدقيق في تحسين عملية تحقيق مصداقية القوائم المالية وزيادة فاعليتها في أداء دورها بشرط ألاّ تكون تلك الاجتماعات شكلية ويتم تفريغها من مضمونها ، كما تمثل هذه الاجتماعات وسيلة اتصال مباشرة بين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي لمناقشة القضايا الخاصة بالتدقيق فضلاً عن أنها وسيلة للحصول علي المعلومات المناسبة المرتبطة بالقضايا المحاسبية الخلافية بين الإدارة والمدقق الخارجي.

ويبرز دور لجنة التدقيق في اضفاء الثقة على القوائم المالية وتعزيز مصداقية مجلس الإدارة ونظام الرقابة الداخلية، من خلال المهام التي تقوم بها، ويمكن للجنة التدقيق المساهمة بدور فعال في تحسين جودة القوائم المالية للشركات عن طريق ممارسة أنشطة معينة والافصاح عنها في تقارير ضمن التقارير السنوية (حسن، 2009: 113).

وتتمثل مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق باختيار وحماية المدقق الخارجي بالآتي (Abbott and Parker، 2000: 47) :

1- التوصية باختيار المدققين الخارجيين الكفء والمتخصصين وتغييرهم دوريا وتحديد أتعابهم.
2- حماية استقلال المدقق الخارجي عن طريق توفير المناخ المناسب له لأداء واجبه على أكمل وجه وحمايته من أي ضغوط من إدارة الشركة.
3- مراجعة الخدمات غير التدقيقية التي يقوم المدقق الخارجي بتقديمها إلى الشركة.
4- مراجعة المشاكل التي قد تعترض المدقق الخارجي خلال قيامه بعملية التدقيق.

ويوضح شكل (1) أنموذجاً لتشكيل لجنة التدقيق .

شكل (1): أنموذج تشكيل لجنة التدقيق

المصدر: سليمان، محمد مصطفي، (2006) "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري– دراسة مقارنة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص175.

المحور الخامس: الجانب العملي

أولاً: مجتمع الدراسة وعينتها

أ- مجتمع الدراسة :لغرض إختبار فرضيات البحث تم الاعتماد على البيانات الأولية عن طريق تصميم استبانة تتكون من فقرتين رئيسيتين: الأولى تتضمن تطبيق مهام لجنة التدقيق في ظل معايير حوكمة الشركات، أما الفقرة الثانية فهي لتحديد تأثير لجنة التدقيق على مصداقية القوائم المالية ، اذ تم تصميم استمارة استبيان تضمنت مجموعة من الاسئلة تعلقت بلجنة التدقيق في ظل معايير حوكمة الشركات وتاثيرها على مصداقية القوائم المالية.

ب- عينة الدراسة : تم اختيار عينة من المصارف الخاصة العاملة في محافظة السليمانية/ إقليم كوردستان ، وهي كل من : مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، مصرف العراقي للاستثمار، ومصرف أربيل للاستثمار والتمويل، وأساس اختيار تلك المصارف هو الوجود الفعلي للجنة التدقيق في هذه المصارف ويتألف مجتمع الدراسة من أعضاء لجنة التدقيق في المصارف التي إعتمدت كعينة والموظفين من ذوي الخبرة التي تفوق عشر سنوات في الحسابات وإدارة المصارف. وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (أتفق تماماً، أتفق، إلى حد ما، لا أتفق، لا أتفق أبداً) لقياس اتجاهات أفراد العينة (Abdullah and Aziz، 2017)، وقد تم توزيع (60) استبانة ، وتم استرجاع (51) استمارة حيث بلغت نسبة الاستجابة (85%). ولاختبار مدى ثباتها فقد تم استخدام اختبار كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) لقياس مدى الاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة ألفا(97.08 %).

ثانياً: المعالجة الاحصائية للبيانات

تم تبويب البيانات وادخالها للحاسوب بهدف تحليلها باستخدام برنامج الحزم الاحصائية (SPSS)، وقد استخدمت الأساليب الاحصائية الوصفية والتحليلية لمعالجة البيانات، حيث شملت التوزيع التكراري والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة، واستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة حول الأبعاد الرئيسية للدراسة.

ثالثاً: تحليل البيانات وعرض النتائج

بعد تفريغ وتبويب البيانات التي حصل عليها الباحثون من خلال الاستبانة واستخدام الوسائل الاحصائية في التحليل والاختبار كانت النتائج كالآتي:

1. السمات الشخصية لأفراد العينة

يبين الجدول (1) أن 60.8% من أفراد العينة هم من الذكور وتتراوح أعمارهم بين الثلاثين إلى خمسين سنة وبنسبة 80.4%، وأن نسبة الحاصلين على شهادة البكلوريوس هي العظمى من مجموع أفراد العينة اذ بلغت 54.9%، في حين يبين الجدول (2) أن أغلبية أفراد العينة هم من المحاسبين والمدققين في المصارف عينة الدراسة إذ بلغت نسبتهم 78.4%، ويمثل من يمتلك خبرة 10 سنوات فأكثر معظم أفراد العينة إذ بلغت النسبة 52.94% من المجموع الكلي.

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس والعمر والتحصيل الدراسي

	الجنس		العمر(سنة)				التحصيل الدراسي			
	ذكر	أنثى	٢٠-٣٠	٣١-٤٠	٤١-٥٠	٥١-٦٠	أعدادية	معهد	كلية	دراسات العليا
العدد	٣١	٢٠	٧	٢٧	١٤	٣	٤	١٤	٢٨	٥
النسبة%	٦٠.٨	٣٩.٢	١٣.٧	٥٢.٩	٢٧.٥	٥.٩	٧.٩	٢٧.٤	٥٤.٩	٩.٨

المصدر: من اعداد الباحثين بالأعتماد على استمارة الأستبيان

جدول (2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العنوان الوظيفي وسنوات الخبرة

	عنوان الوظيفي				سنوات الخبرة (سنة)		
	محاسب	مدقق	محلل المالي	مدير	أقل من ٥	٥ - ٩	١٠ فأكثر
العدد	٢٢	١٨	٣	٨	٧	١٧	٢٧
النسبة%	٤٣.١	٣٥.٣	٥.٩	١٥.٧	١٣.٧٢	٣٣.٣٤	٥٢.٩٤

المصدر: من اعداد الباحثين بالأعتماد على استمارة الأستبيان

2. تحليل ومناقشة النتائج

أ- العلاقة بين لجنة التدقيق وتطبيق معايير الحوكمة:

يبين الجدول (3) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لإجابات العينة المبحوثة على الأسئلة المطروحة حول لجنة التدقيق في ظل معايير حوكمه الشركات، وتشير إلى أن المتوسط الكلي قد بلغ (4.06) وهذا يشير إلى أن تصورات أفراد العينة جاءت إيجابية ومرتفعة حول تطبيق مهام لجنة التدقيق في ظل معايير حوكمه الشركات، كذلك يتضح ان قيم الوسط الحسابي لكل الإجابات كانت أكبر من (3)، باستثناء الإجابة على الأسئلة تحت تسلسل (5) و(11)، علماً أن الوسط الحسابي للمقياس الخماسي المستخدم في البحث هو(3) وهذه القيمة تشير إلى الحد الفاصل بين الاتجاهات الإيجابية والسلبية، مع ملاحظة تدني قيم الانحراف المعياري للدلالة على تجانس وانسجام اتجاهات أفراد العينة حول لجنة التدقيق ومعايير الحوكمة.

علاوة على ذلك تشير قيم معاملات الاختلاف إلى ترتيب كل فقرة من فقرات الاستبانة، ويتضح أن الفقرة تحت تسلسل (8) حققت الترتيب الأول من بين فقرات الاستبانة في مستوى الموافقة، مما يشير إلى إتفاق المبحوثين بدرجة عالية على أن لجنة التدقيق تقدم لمجلس الإدارة تقريراً عن اجراءات المتابعة للمشورات المقدمة إليها من الخبراء ونتائجها، ثم جاءت الفقرات تحت تسلسل رقم (9) و (4) في الترتيب الثاني والثالث في مستوى الموافقة في اشارة إلى أن معايير حوكمه الشركات تساعد في تطبيق مهام لجنة التدقيق في المصارف وخصوصاً بتقديم موازنة وخطة عمل لجنة التدقيق الى مجلس الإدارة، وأن أحد أعضاء لجنة التدقيق من خبراء الشؤون المالية والمحاسبية.

وتشير نتائج التحليل أيضاً إلى اتفاق معظم المستجيبين على أن لحوكمة الشركات أهمية كبيرة في مساعدة مهام لجنة التدقيق ، وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى للبحث التي تشير إلى وجود علاقة معنوية بين لجنة التدقيق وتطبيق معايير الحوكمة، وذلك يعني قبول الفرضية الأولى للبحث.

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات لجنة التدقيق في ظل معايير حوكمه الشركات

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اهمية النسبية	معامل الاختلاف	الترتيب
١	يوفر مجلس الإدارة الموارد الكافية لأداء لجنة التدقيق واجباتها	3.98	٠.99	79.61	24.86	٦
٢	لجنة التدقيق تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	3.92	٠.82	78.43	20.93	١١
٣	يتلقى أعضاء لجنة التدقيق تعويضهم كأعضاء في المجلس فقط	4.04	٠.٩٢	80.78	22.67	٩
٤	أحد أعضاء لجنة التدقيق من خبراء الشؤون المالية والمحاسبية	3.80	1.05	٧٦.٠٠	27.62	٣
٥	تعقد اللجنة التدقيق اجتماعاتها مرة واحد كل ٣ أشهر على الأقل	٢.٨٩	٠.٨١	٦٢.5٧	22.9٢	٨
٦	تعقد لجنة التدقيق اجتماعاتها كلما دعت الضرورة	3.94	1.0٧	78.82	27.0٥	٤
٧	يسمح مجلس الإدارة للجنة التدقيق الاستعانة بالخبراء (مثل المحاسبين والمحامين) لتقديم المشورات كلما كان ذلك ضرورياً	4.12	1.03	82.35	25.07	٥
٨	تقدم لجنة التدقيق لمجلس الإدارة تقريراً عن اجراءات المتابعة للمشورات المقدمة إليها من الخبراء ونتائجها.	3.84	1.2٩	76.86	33.47	١
٩	تقدم لجنة التدقيق لمجلس الإدارة موازنة وخطة عملها بعد اعتمادها من اللجنة	٤.٢٥	١.٠8	٨٠.78	٣١.48	٢
١٠	ترقب لجنة التدقيق مدى تقيد المدققين بقواعد السلوك المهني	4.10	٠.85	81.96	20.85	١٢
١١	يكفل مجلس الإدارة ضمان تطبيق قواعد العمل الخاصة بمهام اللجنة والصلاحيات الموكلة إليها	٢.٥١	٠.91	٧3.5٣	21.79	١٠
١٢	اعتبار لجنة التدقيق قناة اتصال فعالة بين المدقق الداخلي والخارجي وكافة الكوادر المحاسبية والمالية ومجلس الإدارة.	4.29	1.0٣	85.88	23.88	٧
	الوسط الكلي	٤.٠٦				

المصدر: من اعداد الباحثين بالأعتماد على استمارة الأستبيان

ب- أثر لجنة التدقيق على مصداقية القوائم المالية:

يبين الجدول (4) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لإجابات العينة المبحوثة عن الأسئلة المطروحة حول تأثير لجنة التدقيق على مصداقية القوائم المالية ، وتشير إلى أن المتوسط الكلي قد بلغ (3.89) وهذا يشير إلى أن تصورات أفراد العينة جاءت ايجابية ومرتفعة حول تأثير لجنة التدقيق على مصداقية القوائم المالية، وفيه ايضاً يتضح أن قيم الوسط الحسابي لكل الإجابات كانت أكبر من (3)، وهذا يدل على أنها اتجاهات إيجابية بالنسبة للمقياس، وتدني قيم الانحراف المعياري للدلالة على تجانس وانسجام اتجاهات أفراد العينة حول تأثير لجنة التدقيق على مصداقية القوائم المالية.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات اثر لجنة التدقيق على مصداقية القوائم المالية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اهمية النسبية	معامل الاختلاف
١	يركز عمل لجنة التدقيق على نظام تحريري ومكتوب	3.33	1.46	66.٧	43.95
2	من مهام لجنة التدقيق متابعة التغييرات في السياسات المحاسبية	3.57	1.22	71.37	34.20
3	تدار محاضر اجتماعات لجنة التدقيق بشكل أصولي	3.75	1.0٢	74.9	27.14
4	يكون للجنة التدقيق خطة مهام سنوية مكتوبة قابلة للتنفيذ	3.80	1.05	76	27.62
5	تقدم لجنة التدقيق لمجلس الإدارة تقارير بنتائج مناقشات الإدارة والمدقق الخارجي عن أية مستجدات هامة تؤثر على البيانات المالية	3.86	1.١٠	77.25	28.36
6	تتابع لجنة التدقيق التقيد بمعايير المحاسبية	3.90	٠.92	78.03	23.63
7	يحرص مجلس الإدارة على أن تقدم لجنة التدقيق تقارير دورية وسنوية عن أعمالها	3.90	1.15	78.03	29.55
8	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة التحيلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق	3.94	٠.9٧	78.82	24.55
9	تقدم لجنة التدقيق تقارير لمجلس الإدارة بنتائج مناقشات الإدارة والمدقق الداخلي حول القوائم المالية التي دققت	4.02	٠.9٤	80.4	23.29
١٠	يكون لدى لجنة التدقيق تصور مكتوب في متابعة ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدى موضوعيته	4.04	٠.9٦	80.78	23.72
11	تقوم لجنة التدقيق بمراقبة سلامة البيانات المالية للمصرف وتقاريره (السنوية، نصف السنوية و ربع السنوية)	4.14	1.0٦	82.74	25.58
12	تحرص لجنة التدقيق على أن تقدم تقريراً لمجلس الإدارة حول دقة وسلامة البيانات المالية للشركة	4.16	1.0٤	83.2	24.93
13	يكون هناك لقاءات مبرمجة تجمع لجنة التدقيق مع الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين	4.20	٠.80	83.92	19.07
	الوسط الكلي	٣.٨٩			

المصدر: من اعداد الباحثين بالأعتماد على استمارة الأستبيان.

ويوضح الجدول (5) تأثير لجنة التدقيق على مصداقية القوائم المالية في ظل حوكمة الشركات من خلال تحليل التباين للانحدار، ونظراً لارتفاع قيمة (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية (1947.97) على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث فسرت المتغير المستقل للبحث (مصداقية القوائم المالية المصرفية) تفسر (97.5%) من التباين، كما يشير معامل التحديد الى ذلك. وهذا يدل على ان المتغير التابع للدراسة (لجنة التدقيق في المصارف) قد تفسر 97.5% من المتغير المستقل المتمثل بمصداقية القوائم المالية وهذا يحدث في ظل حوكمة الشركات.

جدول (5): نتائج تحليل التباين للانحدار

المصدر	المصدر	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	١	٠.٩٧٥	٨٠٨.٢٥٤	٨٠٨.٢٥٤	*1947.975	٠.٠٠٠
الخطأ	٥٠		٢٠.٧٤٦	٠.٤١٥		

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من اعداد الباحثين بالأعتماد على نتائج الاحصائية

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (6)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن لجنة التدقيق في ظل معايير حوكمة الشركات لها تأثر على مصداقية القوائم المالية، حيث بلغت قيمة (Beta) (0.953) وبدلالة قيم (t) المحسوبة والبالغة (44.136)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن لجنة التدقيق في ظل معايير حوكمة الشركات لها تأثير على مصداقية القوائم المالية. هذا يثبت صحة الفرضية الثانية للبحث التي تشير إلى وجود علاقة معنوية بين مهام لجنة التدقيق ومصداقية القوائم المالية. وذلك يعني قبول الفرضية الثانية للدراسة.

جدول (6): تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر لجنة التدقيق في ظل معايير حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية

العوامل مجتمعة	بيتا	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
معرفة وقدرة استخدام الحاسوب	٠.٩٥٣	٠.٠٢٢	٠.٩٨٧	*٤٤.١٣٦	٠.٠٠٠

* ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من اعداد الباحثين بالأعتماد على نتائج الاحصائية

الاستنتاجات:

يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها بالآتي:

1. تعد لجنة التدقيق إحدى آليات تنفيذ حوكمة الشركات الهامة ولها دور فاعل ومنسق مع أطراف الحوكمة ذات الصلة من (مجلس الإدارة، المدقق الداخلي والخارجي، المساهمين والأطراف ذات المصالح) إلا أنها لا تستطيع بمفردها من ضبط أداء الشركة وتفعيل دورها ما لم تكن هناك قناعة من مجلس الإدارة بأهميتها.
2. تبين من النتائج الاحصائية بان للجنة التدقيق في ظل معايير حوكمة الشركات لها تأثير على مصداقية القوائم المالية، حيث بلغت قيمة بيتا (0.953)
3. تتحدد المهام الأساسية للجنة التدقيق بشكل عام بكل من الإشراف على إعداد التقارير المالية وعلى إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية، إلى جانب متابعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي.
4. أشارت نتائج الاحصائية (المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية) للبحث أن هناك علاقة معنوية بين لجنة التدقيق وتطبيق معايير الحوكمة في مصارف عينة الدراسة العاملة في محافظة السليمانية ـ إقليم كوردستان.
5. أشارت نتائج تحليل الانحدار البسيط إلى وجود علاقة معنوية بين مهام لجنة التدقيق ومصداقية القوائم المالية للمصارف التجارية العاملة في محافظة السليمانية ـ إقليم كوردستان.
6. لا يتم الإفصاح عن لجنة التدقيق ضمن القوائم المالية للشركات، كما يغلب على تلك اللجان الطابع الشكلي.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها أعلاه يوصي الباحثون بالآتي:

1. ضرورة توعية أعضاء مجلس الإدارة بأهمية لجنة التدقيق ودورها الفاعل في دعم حوكمة الشركات وآليات تنفيذها ومساندتهم بأداء المهام المكلفين بها والإشراف على عمليات الرقابة المالية وحصولهم على المعلومات الملائمة في الوقت المناسب ودعم دورهم الرقابي.

2. لابد من وجود حقيقي وليس صوري للجنة التدقيق ، وضرورة الزام المصارف بتقديم تقرير حول فاعلية لجنة التدقيق ضمن تقاريرها السنوية.

3. لابد من تحديد عدد إجتماعات اللجنة خلال العام والإفصاح عنها في التقرير السنوي، مع تحديد طبيعة التقارير المطلوبة والسلطات الممنوحة.

4. التأكيد على أهمية تحقيق التنسيق والاتصال الفاعل بين اللجنة وكل من مجلس الإدارة والمدقق الداخلي والخارجي.

5. تفعيل ممارسات لجنة التدقيق للرقابة على أداء المصارف التجارية ومساندتها في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل سليم وتعزيز آليات تنفيذها.

المصادر

1- المصادر العربية

- أحمد، زكريا عبده السيد، (2006). " مقومات تفعيل دور لجنة المراجعة في تنسيق العلاقة بين آليات الحوكمة في شركات المساهمة المصرية "، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة السادسة والعشرون، العدد الأول، 905 – 946.
- البنك المركزي العراقي (2022). "حوكمة المصارف" https://cbi.iq/news/view/1313
- حسن، يوسف صلاح عبد الله، (2009). " محددات فعالية لجنة المراجعة ودوافع الإدارة التنفيذية العليا في ارتكاب الخداع المحاسبي "، **مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، السنة الحادية والعشرون، العدد الأول والثاني، يناير وأبريل، ص ص 83 – 127.
- حماد، طارق عبد العال، (2005). " **حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادىء – التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف** "، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- حماد، طارق عبد العال، (2011). " **المحاسبة الابتكارية (دوافعها – أساليبها – آثارها)** "، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- خليل، عطاالله وارد و العشماوي، محمد عبدالفتاح، (2008). "**الحوكمة المؤسسية**"، الطبعة الاولى، مكتبة االحرية للنشر والتوزيع، القاهرة/ مصر.
- خوشناو، بارزان علي (2018). " دور لجنة التدقيق في زيادة مصداقية التقارير المالية المعدة لتحديد وعاء ضريبة الدخل: دراسة في قسم الشركات لمديرية ضريبة الدخل / أربيل" **مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية**، مج8 ، ع3، 427 – 461.
- الدوغجي، علي حسين، (2009). حوكمة الشركات واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد الثاني، العدد السبعة، 1-22.
- الربيعي، محسن و راضي، محمد عبدالحسين، (2011). **حوكمة البنوك**، عمان- الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- الرحيلي، عوض بن سلامة، (2008). لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات حالة السعودية. **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز**، الاقتصاد والادارة.مجلد 22، عدد 1، 179-218.
- سامي، مجدي محمد، (2009). "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الاعمال المصرية –" **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** – جامعة الاسكندرية – مجلد 46، عدد 2.
- سليمان، محمد مصطفي، (2006). " **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري– دراسة مقارنة** "، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- الشمري،عيد بن حامد، (2010). دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية. **الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية**.
- عبد الحق، لحمادي و محمد،سعدي، (2020). "التدقيق الداخلي و دوره في حوكمة الشركات"،رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر. بكسرة، الجزائر.
- علي، عبد الوهاب نصير، وشحاتة، السيد شحاتة، (2007). "**تدقيق الحسابات والحاكمية المؤسسية في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**". الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية . الاسكندرية.
- ميخائيل، اشرف حنا، (2005). "تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات"، **بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول** حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، القاهرة.
- النعيمي، باسمة فالح، (2021). "لجنة التدقيق من منظور الحوكمة المؤسسية للمصارف وإمكانية تفعيل دورها في التدقيق المشترك "، **مجلة الأكاديمية لجامعة نوروز** ، المجلد العاشر، العدد الأول، ص.ص. 203-220.
- نورالدين، د. حامد و فطيمة، اساسى، (2012). دور حوكمة الشركات للحد من الفساد المالى والادارى للقطاع الخاص الجزائرى. **الملتقى الوطنى حول حوكمة الشركات**، جامعة محمد خيضر. بكسرة، الجزائر.
- الهيجاء، محمد فوزي و الحايك، أحمد فيصل، (2016). "خصائص لجنة التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية" **مجلة**

الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 20(2)، 439 – 463.

- ياسين، عمرو، (2008)، "دور المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات"، **مجلة التنفيذي**، ربع سنوية، مركز المديرين المصري، يونيه، 26 – 27.

2- المصادر الاجنبية

. Auditor selection))2000، S.، L.J. and Parker، Abbott and audit committee characteristics. *Auditing: A* pp.47-66.، *19*(2)، *journal of practice & theory*

H. (2017). Impact of Just-In-، & Aziz، Abdullah H. Time Manufacturing on Profit Maximization. *11*(7) 1462-، *International Business Management* 1468.

H. (2013). An analysis of the value، Abdullah relevance of accounting information within the UK after the adoption of International Financial *University of* ، Reporting Standards. *Maters Thesis UK.، Leicester*

corporate ، H. (2020). Capital structure، Abdullah governance and firm performance under IFRS *Near East* ، implementation in Germany. *PhD Thesis Cyprus.، University*

H. (2021). Profitability and Leverage as، Abdullah Determinants of Dividend Policy: Evidence of Turkish Financial Firms. *Eurasian Journal of Management &* 15-30.، *Social Sciences 2* (3)

H. A. ، & Omer، H. G.، Awrahman، H. A.، Abdullah (2021). Effect of Working Capital Management on The Financial Performance of Banks: An Empirical Analysis for Banks Listed on The Iraq Stock Exchange. *Qalaai* 429-456.، *6*(1)، *Zanist Scientific Journal*

N. (2020). The effect of the، & Fatah، H.، Abdullah COVID-19 pandemic on capital stock gains: evidence of large stock exchanges. *Third scientific international Baghdad.، conference of Al-Mustansiriyah University*

T. (2019). Capital structure ، & Tursoy، H.، Abdullah and firm performance: evidence of Germany under ، *15*(2)، IFRS adoption. *Review of Managerial Science* 379-398.

T. (2021). Capital structure ، & Tursoy، H.، Abdullah and firm performance: a panel causality test. Germany.، *University Library of Munich*

A. (2016). The ، & Narmen، S. A.، Faraj، H.، Abdullah costs of social responsibility and its impact on the reduction of environmental risks. *AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences* 463-486.، *8*(16)،

H. (2016). Proposed ، & Abdullah، R.، Ahmed Framework of Audit Fees Determinants in Kurdistan Region. *European Journal of Business and* 1-12.، *8*(12)، *Management*

H. (2020). The Impact of ، & Abdullah، E.، Akalpler IFRS Adoption as Control Variable on the Stock Market-Growth Nexus: Model Countries Germany 143.، and Poland. *PROCEEDINGS E-BOOK*

. *Report of the committee on the*))1992، A.، Cadbury *financial aspects of corporate governance* (Vol. 1). Gee.

. Audit committees combined))2003، F.R.، Council code guidance. *A report and proposed guidance by an FRC، chair)، (Sir Robert Smith، FRC-appointed group London.*،

، . *Corporate governance: theories*))2008، J.، Farrar *principles and practice*. Oxford University Press.

.))2012، W.F.، S.A. and Maxwell، Mansi، J.، Harford Corporate governance and firm cash holdings in the US. In *Corporate Governance* (pp. 107-138). Springer Berlin Heidelberg.

. Audit))2006، A.R.، D.M. and Khan، Hossain committee: a summary of the findings of some existing literature.

(2021). The effectiveness of the role of ، A.، Ibrahim audit committees in supporting the governance of Cyprus. ، Near East University، banks. Master thesis board of director ، . Audit committee))2002، A.، Klein and earnings management. *Journal* ، characteristics pp.375-400.، *33*(3)، *of accounting and economics*

July. Sarbanes-oxley act of ،))2002، P.، Sarbanes 2002. In *The Public Company Accounting Reform and Investor Protection Act. Washington DC: US Congress*.

. The Jordanian Corporate))2013، M.K.، Shbeilat Governance Code: a Study of Institutional Investors' Perception of the Reliability of the Audit Report and the Audit Expectation Gap. *Unpublished Doctoral* ، *The Australian catholic University Sydney، thesis Australia*.

National Commission on ، Treadway Commission . *Report of the*)Fraudulent Financial Reporting.)1987 *National Commission on Fraudulent Financial Reporting*.

.))2003، P.J.، W.N. and DaDalt، Davidson، B.، Xie Earnings management and corporate governance: the role of the board and the audit committee. pp.295-316.، *9*(3)، *Journal of corporate finance*
، Q. K. (2022). Audit committee structure، Nguyen and bank stability: evidence ، institutional quality *46*، from ASEAN countries. *Finance Research Letters* 102369.،
A. (2020). The ، & Sarea، A.، Rafiki، A.، Al-Hadrami impact of an audit committee's independence and competence on investment decision: a study in ، *5*(2)، Bahrain. *Asian Journal of Accounting Research* 299-313